



مبادرة
الإصلاح
العربي



سلسلة السياسات البيئية

السياسات الزراعية التي تحركها الجهات المانحة في لبنان: هل يُهمّش المزارعون؟

كنج حمادة

نُشر من طرف:

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

www.arab-reform.net/ar

عن الكاتب

كنج حمادة هو مؤسس مشارك لمؤسسة حلول التنمية الاقتصادية (EDS). وهو خبير اقتصادي في مجالي التنمية والزراعة، والأمن الغذائي/السيادة الغذائية. كنج حمادة حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والسياسة الزراعية والغذائية.

عن المشروع

هذه الدراسة جزء من مشروع دراية التابع لـ مبادرة الإصلاح العربي، والهادف إلى تطوير البحث الشامل من خلال النشاط والمناصرة المستنيرة. يركز المشروع على العمل الميداني والبحث متعدد المنهجيات في كل من العراق ولبنان والمغرب وتونس، حيث يستكشف كيف تقوم المجتمعات والمنظمات في الخطوط الأمامية بالتعبئة حول القضايا البيئية باعتبارها متشابكة مع غياب العدالة على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي في جميع أنحاء المنطقة. مشروع دراية هو جزء من شبكة تحالف المعرفة لحماية المدافعين عن البيئة (KALLIED)، التي تضم 32 منظمة من 22 دولة الجنوب العالمي، ويتم تمويلها من قبل مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) في كندا.

إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.



© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، و فقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: مربى نحل يستخرج عينة من العسل من خلية لتذوقها - المتين، لبنان - أيار/مايو 2025.
© ليلي روسا معوض - مساهمة في برنامج «حلفاء الصورة» لمبادرة الإصلاح العربي

حزيران/يونيو 2026

المحتويات

7	مقدمة
7	تدخلات الاتحاد الأوروبي ومقاومة الإصلاح
9	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعمل بمفردها: عواقب تهميش وزارة الزراعة
9	الأزمة السورية: أولويات الاستقرار والرابط التنموي المفقود
10	أزمة عام 2019: الانتقال من الاستقرار إلى التنمية
12	تزايد الاهتمام بالزراعة البيئية
12	صعود حركة الزراعة البيئية في لبنان
13	اهتمام المانحين بالزراعة البيئية
13	تشكيل القطاع التعاوني
15	وزارة الزراعة الحالية: إعلانات رمزية والتحول نحو القطاع الخاص
16	الخلاصة

مقدمة

موجات متتالية من التصعيد العسكري الإسرائيلي، بلغت ذروتها عام 2026 في اجتياح القرى الحدودية في جنوب لبنان، وما رافقه من تدمير واسع ومتعمّد للمنازل والبنية التحتية، وعمليات تطهير عرقي، وإبادة بيئية.

تحلل هذه الدراسة كيف أن المشاريع الممولة من المانحين لم تُقيّد فقط بعوامل الاقتصاد السياسي والصدمات والأزمات، بل أيضاً بتردد المانحين في تحدي الرؤى الحكومية الراسخة والدفع نحو سياسات تتمحور حول المزارعين. وتجادل الدراسة بأن هذه المشاريع لم تضع المزارعين في صميم تدخلاتها، ولم تؤد، إلا في حالاتٍ قليلة، إلى تمكينهم وإدماجهم في أنظمة غذائية عادلة. وعلى وجه التحديد، تستعرض الدراسة مجالات مختلفة من دعم المانحين، بما فيها تعزيز التنافسية والاستدامة، والتنمية الموجهة نحو التصدير، وتحقيق الاستقرار في ظلّ الأزمة السورية، ودعم قطاع التعاونيات. كما يتناول التحليل الاهتمام المتزايد بالزراعة البيئية منذ عام 2019، والتحول الذي طرأ عام 2025 على خطاب وسياسات وزارة الزراعة اللبنانية.

تدخلات الاتحاد الأوروبي ومقاومة الإصلاح

في أوائل التسعينيات، لعب موردو مستلزمات الإنتاج الزراعي، المدعمون بخطوط أتمان مفتوحة للاستيراد من المصارف اللبنانية، دوراً نشطاً لتكثيف الإنتاج الزراعي. وفي ظلّ غياب خدمات الإرشاد الزراعي الفاعلة (أي الدعم التقني للمزارعين) وعدم توفر أي شكل آخر من أشكال التمويل الزراعي، استغل موردو المدخلات موقعهم المهيمن للدفع نحو نموذج إنتاج غير مستدام قائم على الاستخدام المكثف وغير الرشيد للمدخلات الزراعية.

وبدلاً من تعزيز القدرة التنافسية، أتى نموذج التكثيف بنتائج معاكسة: إذ بقيت إنتاجية المزارع منخفضة على الرغم من ارتفاع المحصول، وتراجعت أسعار المنتجات عند أبواب المزارع بسبب فائض العرض خلال مواسم الحصاد؛ فيما حافظ التجار على احتكارهم للبنية التحتية لما بعد الحصاد؛

فشل لبنان باستمرار في تصميم وتنفيذ سياسات زراعية تضع المزارعين والمجتمعات الريفية في صلب أولوياتها. فمُنذ فترة الانتداب الفرنسي، ساهمت الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ترجيح كفة تراكم رأس المال على امتداد سلسلة القيمة الزراعية – بما يخدم مورّدي مستلزمات الإنتاج الزراعي ورأس المال المالي في المراحل الأولى، ويعطي الأولوية للصناعات الزراعية والتجارة في المراحل اللاحقة. حتى خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964) – عندما أدركت الدولة الحاجة إلى توزيع الثروة ووضعت، على الأقل على الورق، ما بدا سياسةً زراعيةً متماسكة – تمكنت الطبقة الحاكمة في لبنان من توجيه الموارد نحو المزارعين وكبار الملاك النافذين وذوي العلاقات السياسية.¹

خرج لبنان من الحرب الأهلية (1975-1990) كسيفساء من المناطق والمساحات السياسية ذات التوزيع المتفاوت للسلطة بين الجهات الرسمية وغير الرسمية. في هذا المشهد السياسي، دخلت الدولة في عمليات تفاوض ومساومة مع القوى السياسية والاقتصادية، وقبلت غالباً بتعايش وتداخل أنظمة متعددة للسلطة وصنع القرار والشرعية.² وتنطبق هذه الديناميكية على رسم السياسات الزراعية، إذ تحولت الدولة الضعيفة وغير المهتمة، ذات النفوذ المحدود، إلى أداة تُستثمر من قبل رأس المال والأحزاب السياسية أو المنظمات الدولية أو المانحين، وجميعها تسعى أساساً إلى خدمة أجنداتها الخاصة، أو هُمّشت بالكامل.

ومع محدودية قدرة الدولة ورغبتها في تصميم وتنفيذ سياسات وطنية شاملة، أصبح المانحون، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، لاعباً أساسياً في القطاع الزراعي اللبناني، مرثراً في أولوياته واتجاهاته البرمجية. لذلك، يُعدّ تتبع تدخلات المانحين أمراً ضرورياً لفهم كيفية تصوّر التنمية الزراعية في لبنان، ولماذا تستمر التحديات.

ويكتسب فهم مسار وحدود إطار السياسات المشتركة بين المانحين ووزارة الزراعة اللبنانية أهمية خاصة في ظلّ التحولات الاقتصادية والسياسية العميقة الراهنة. فمُنذ عام 2019، تعرّض لبنان لثلاث صدمات حادة أثّرت بشكل كبير على أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي: الأزمة المالية لعام 2019، والحرب في أوكرانيا عام 2022 وما رافقها من تضخم ما بعد جائحة كوفيد-19، ثم إغلاق مضيق هرمز عام 2026 وما ترتب عليه من ارتفاع في تكاليف الطاقة والأسمدة. وإلى جانب هذه الصدمات الاقتصادية، شهد لبنان منذ عام 2023

1 Zeead Yaghi, "Planning National Disunity: Modernization and Development in Rural Lebanon 1958-1970", PhD dissertation, University of California – San Diego, 2024.

2 Franck Debié, Danuta Pieter, and Eric Verdeil, La Paix et la Crise: le Liban Reconstituit?, Presses Universitaires de France, 2003 (Debié et al., La Paix et la Crise).

المثال، واجه برنامج التنمية الزراعية (2003-2008) الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي هدف إلى دعم إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، تحديات كبيرة بسبب «القدرات الإدارية المحدودة لوزارة الزراعة وغياب أنشطة بناء المؤسسات»، فضلاً عن ضعف الاهتمام بـ«المشكلات البنوية التي يواجهها المزارعون، مثل الوصول إلى الائتمان»⁷.

وإدراكاً لهذه الثغرات، صُمم تدخل الاتحاد الأوروبي اللاحق، أي برنامج التنمية الزراعية والريفية (2011-2017)، كمبادرة شاملة لدعم القطاع. وشملت أهدافه معالجة نقاط الضعف المؤسسية، وإصلاح الأطر السياسية، وتعزيز تقنيات الإنتاج وضبط الجودة، وتوسيع الوصول إلى التمويل عبر آليات ائتمانية مخصصة للقطاع الزراعي. ومع ذلك، لم ينجح البرنامج في تحقيق إصلاحات مؤسسية أو سياسية جوهرية. على سبيل المثال، حققت أنشطة البرنامج المتعلقة بالبنية التحتية للري والطرق الزراعية تحسينات ملموسة في المناطق المستهدفة، لكنها فشلت في إرساء سياسات فعالة لإدارة الري أو تحسين ممارساته. كما نجح برنامج «كفالات» للائتمان الزراعي في تسهيل الوصول إلى التمويل بالنسبة إلى المزارعين متوسطي الحجم، لكنه لم يقدم حلاً مستداماً وطويل الأمد لتمويل القطاع الزراعي. وبالمثل، بقي تأثير المساعدة التقنية المقدمة إلى المزارعين محدوداً، إذ فشلت في تطوير خدمات الإرشاد الزراعي الرسمية أو الحد من هيمنة موردي المدخلات الذين وصلوا تشجيع الاستخدام غير المستدام للمدخلات الزراعية.

ويكشف الأثر المحدود للمبادرات الزراعية الأوروبية على المستويين السياساتي والمؤسسي حقيقة جوهرية: فالفجوات الظاهرة في القدرات المؤسسية تعكس غالباً مشكلات أعمق مرتبطة بعدم وجود إرادة سياسية للإصلاح، أو حتى بوجود مقاومة متمعمة له، وفي بعض الحالات بعمليات تخريب سياسي مقصودة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، إغلاق وزارة الزراعة لـ12 مركزاً لتجميع الحليب أنشئت بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بين عامي 1998 و2002. ففي قطاع الألبان، كان كبار المنتجين يسيطرون مباشرة على أسعار الحليب، ويستغلون موقعهم المهيمن لخفض الأسعار، ما شكل ضغطاً كبيراً على أرباح المزارعين. ولمعالجة هذه المشكلة، أنشأ الصندوق بالتعاون مع وزارة الزراعة مراكز إقليمية لتجميع إنتاج صغار المزارعين بهدف تثبيت الأسعار. لكن بمجرد انتهاء المشروع، أغلقت الوزارة هذه المراكز. على الرغم من أن السبب الرسمي كان عدم جدواها الاقتصادية، تشير أدلة كثيرة إلى أن كبار المنتجين مارسوا ضغوطاً قوية على وزارة الزراعة لإغلاق المراكز. وكما يوضح هذا المثال، تتبع مقاومة الإصلاح أساساً من سعي وزارة الزراعة إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم أطرافاً نافذة من خارج القطاع الزراعي، مثل موردي المدخلات والتجار وكبرى الشركات الزراعية. ونتيجة لذلك، بقيت القيود

وبقيت إدارة أسواق الجملة غير عادلة.³ وزاد الأمر سوءاً أن بقايا المبيدات المفرطة وسوء جودة المنتجات أعاقا الوصول إلى أسواق التصدير.

كما خَلَّف النمو غير المنضبط وغير المنظم آثاراً بيئية واجتماعية واقتصادية خطيرة. فمنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، وثقت دراسات مستويات مقلقة من تلوث الأنهار والمياه الجوفية بالنترات.⁴ وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، أدت كلفة الإنتاج المرتفعة وانخفاض أسعار البيع إلى تآكل هوامش أرباح المزارعين. وفي المقابل، استحوذ موردو المدخلات والتجار والمصارف (عبر خطوط الائتمان للاستيراد) على معظم القيمة المضافة الناتجة من القطاع الزراعي. وهكذا، خلال مرحلة إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي بعد الحرب الأهلية في التسعينيات، بقي القطاع الزراعي خاضعاً لهيمنة القطاعين المصرفي والتجاري كما كانت الحال قبل الحرب.⁵

واتسمت التسعينيات أيضاً بغياب واضح للسياسات العامة أو الخطط المنظمة القادرة على مراقبة وضبط وتنظيم إنتاج زراعي أصبح أكثر هشاشة ولا يحقق المساواة. ولم يبدأ الوعي بأهمية إنشاء قطاع زراعي تنافسي قائم على الاستخدام المستدام للموارد وأنظمة غذائية قادرة على الصمود إلا مع مطلع الألفية الجديدة. وشهدت هذه المرحلة إطلاق تدخلات مموله من المانحين، صُممت ونُفذت بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة اللبنانية، إذ جرى دمج فرق المشاريع ومكاتبها داخل الوزارة نفسها.⁶

على الرغم من هذا الاندماج، أدرك المانحون سريعاً أن التدخلات التي تتجاهل بناء القدرات المؤسسية والإصلاح السياسي تبقى محدودة التأثير بطبيعتها. على سبيل

3 تتميز أسواق الزراعة في لبنان بطبيعة احتكارية، أي أنها تخضع لسيطرة عدد محدود من تجار الجملة والتجزئة والموزعين والمستوردين. وتتطلب المشاركة الناجحة شبكات اجتماعية قوية وعلاقات سياسية، ما يخلق حواجز عالية أمام الدخول إلى السوق، تستبعد فعلياً الفاعلين الجدد أو صغار الحجم من المنافسة بشروط عادلة. وتزداد هذه التفاوتات الهيكلية تعقيداً بسبب عدم عدالة سوق الجملة. يعمل تجار الجملة على أساس البيع بالعمولة، إذ يأخذون عمولة بنسبة 10 في المئة على المبيعات، بينما يتحمل المزارعون الكلفة الكاملة للنقل والسلع غير المباعة والخسائر بعد الحصاد، من دون أن يكون لهم أي سيطرة فعلية على عمليات البيع. ويعني الغياب شبه التام لآليات التسعير الشفافة أن معظم المزارعين لا يحصلون على معلومات يومية عن أسعار السوق، ويضطرون إلى الاعتماد فقط على حسن نية تاجر الجملة، ما يضعهم في وضع غير موات لجهة المعلومات. انظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «ملف تعريفى عن النظم الغذائية - لبنان: تحفيز التحول المستدام والشامل للنظم الغذائية»، 2022. متاح على الرابط <https://openknowledge.fao.org/items/c6cb0242-361bb945a998-8a51-4ac4-28e1>

4 Debié et al., La Paix et la Crise.

5 Roger Owen, "The Political Economy of Grand Liban, 1920-70", in Essays on the Crisis in Lebanon, Roger Owen, ed. Ithaca Press, 1976.

6 قبل هذه الفترة، لم يُنقذ سوى برنامج واحد رئيسي ممول من الجهات المانحة. فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج «التنمية البديلة» في سهل البقاع في لبنان، سعياً إلى استبدال القنب بمحاصيل قانونية واستثمارات في البنية التحتية الريفية. كان البرنامج يعاني من نقص مزمن في التمويل - إذ لم تتم تأمين سوى نحو 17 مليون دولار أمريكي من أصل 300 مليون دولار أمريكي كانت التقديرات الأولية، وتبين أن المحاصيل البديلة أقل ربحية. ونتيجة لذلك، عاد معظم المزارعين في النهاية إلى زراعة القنب. هذه المعلومات مستمدة من اتصالات شخصية بين المؤلف وموظفين سابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

7 EU, "Action Fiche for Republic of Lebanon", 2010, available at https://enlargement.ec.europa.eu/system/files/2017-04/aap_liban_2010_ad4.pdf

من هولندا (2019-2023 و2023-2027، على التوالي).

على الرغم من النجاح النسبي لهذا النهج، إلا أنه كان شديد التسييس. فمن خلال العمل بشكل مستقل عن وزارة الزراعة ودعم جهات غير حكومية ذات ارتباطات سياسية، استخدمت الحكومة الأمريكية مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كأداة لتعزيز أجندات سياسية. وركزت هذه المشاريع على دعم المناطق الريفية المسيحية، ووجهت تمويلًا كبيرًا وبرامج لبناء القدرات إلى منظمات ذات صلات سياسية مثل مؤسسات الحريري، ومعوّض والصفدي وضاهر، بالإضافة إلى منظمات أنشئت عبر مكاتب المبادرات الانتقالية الأمريكية (2007-2010) التي أصبحت لاحقاً شركاءً رئيسيين في تنفيذ المشاريع الممولة من الجهات المانحة (سواء التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو غيرها). والأهم من ذلك، أن نهج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أرسى سابقة مفادها أن تنفيذ المشاريع من دون التنسيق مع وزارة الزراعة ليس فقط أكثر كفاءة، بل يسهل أيضاً توظيف المشاريع الزراعية لتعزيز نخب سياسية مختارة في إطار نوع من الزبائنية الممولة من المانحين.

الأزمة السورية: أولويات الاستقرار والرابط التنموي المفقود

أصبح تهميش وزارة الزراعة عن التنسيق والإشراف الفعال على المشاريع الممولة من الجهات المانحة سمة مميزة للفترة الممتدة بين عامي 2011 و2019. وخلال هذه المرحلة، شكلت أزمة اللاجئين السوريين وابتعاد المانحين سياسياً عن الوزارات والمؤسسات المرتبطة بحركة «أمل» و«حزب الله» مسار تدخلات المانحين وفق خطين رئيسيين.

تمحور الخط الأول من تدخلات المانحين حول التنمية الاقتصادية عبر تحسين الوصول إلى أسواق التصدير. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي فرضتها الأزمة السورية، واصل المانحون افتراض أن التصدير يبقى المسار الرئيسي للتنمية الزراعية. وتمثلت إحدى المزايا التشغيلية الرئيسية لهذا النهج في إمكانية الاعتماد على فاعلين من القطاع الخاص أو منظمات غير حكومية محلية كطرفٍ ثالث، أنشأت شركات خاصة موازية ذات طابع ربحي لإدارة عملية التصدير، خصوصاً بالنسبة إلى منتجات ألمونة.

وقد جنّب هذا النهج المانحين والشركاء المنفذين «عناء» معالجة الأنظمة الغذائية المختلفة وغير العادلة، تاركاً قضايا حاسمة من دون معالجة، مثل حوكمة أسواق الجملة، وتفكّت الإنتاج، ونظام حيازة الأراضي، والاحتكار القلالي للبنية التحتية لما بعد الحصاد، والحاجة إلى إصلاحات سياسية ومؤسسية. عملياً، وجه هذا النهج الدعم إلى عدد محدود من المنتجين من خلال مشاريع تجريبية لم تُحدث تغييراً فعلياً

السياسية والمؤسسية التي حُدّدت خلال مرحلة تصميم برنامج التنمية الزراعية والريفية على حالها حتى بعد انتهاء البرنامج.

بشكل عام، حققت الجهود الأوروبية الرامية إلى تحسين تنافسية الزراعة واستدامتها نتائج محدودة. وبقيت مشكلة الاستخدام غير الرشيد للمدخلات الزراعية من دون حل، إذ لم تتمكن وزارة الزراعة ولا المانحون من تجاوز نفوذ مورّدي المدخلات. كما أخفقت برامج الاتحاد الأوروبي في دمج صغار المزارعين ضمن سلاسل القيمة التصديرية الزراعية.

في المقابل، نجحت مبادرات القطاع الخاص في الاستفادة من فرص التصدير التي أتاحها اتفاق الاتحاد الأوروبي ولبنان عام 2002، ولا سيما التعريفات الجمركية التفضيلية والحصص التصديرية. وظهرت سلاسل قيمة شبه متكاملة يقودها التجار، إذ كانوا يقدمون دعماً تقنياً للمزارعين متوسطي الحجم لضمان إنتاج مطابق لمعايير التصدير على صعيد الأصناف والجودة ونسب بقايا المبيدات. وتولى التجار تجميع الإنتاج في مستودعات تبريد حديثة وتسويقه ضمن عبوات تحمل علامات تجارية خاصة في الأسواق الأوروبية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تصدير العنب المخصص للأكل إلى الاتحاد الأوروبي خلال فترة الأعياد في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعمل بمفردها: عواقب تهميش وزارة الزراعة

أصبحت الاستجابات التي يقودها القطاع الخاص لاتفاقيات التجارة مع الاتحاد الأوروبي مرجعاً أساسياً لمشاريع سلسلة القيمة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي أعطت الأولوية لتسهيل الوصول إلى أسواق التصدير. استثمرت الحكومة الأمريكية بكثافة في القطاع الزراعي عبر مشاريع متعددة السنوات، مثل مشروع تطوير سلاسل القيمة في لبنان (2012-2018) ومشروع الزراعة والتمكين الريفي في لبنان (2019-2024)، بمتوسط تمويل سنوي يقارب 10 ملايين دولار أمريكي، وهو مستوى تمويل يفوق بشكل ملحوظ مساهمات الجهات المانحة الأخرى.

من خلال الاعتماد على جهات فاعلة قوية في القطاع الخاص، أحدث نهج الوكالة الأمريكية تغييرات كبيرة في العديد من سلاسل القيمة، لا سيما الأفوكادو والكرز والتفاح وعنب المائدة وزيت الزيتون والعسل والمنتجات الغذائية التقليدية (المونة). واعتمدت جهات مانحة أخرى هذا النموذج ووسّعت لاحقاً، مثل مشاريع الاتحاد الأوروبي لتنمية القطاع الخاص (2019-2023)، ومشروعَي SADER I و SADER II الممولين

التدخلات.¹⁰

برز استثناء واحد تمثل في خطة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لدعم المديرية العامة للمشروع الأخضر (بين عامي 2016 و2024)، التي نُفّذت عبر مشاريع متتالية مؤلّتها هولندا والدنمارك وصندوق «مدد» التابع للاتحاد الأوروبي. نجحت هذه الخطة في دعم الاستثمارات على مستوى المزارع، مثل استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها، وإنشاء البساتين وشبكات الري وخزانات المياه الزراعية، وذلك عبر برامج المنح الزراعية للمشروع الأخضر. وفي ظل غياب برامج الائتمان الزراعي وخدمات الإرشاد الفعالة، أتاح البرنامج للمزارعين الأكثر هشاشة القيام باستثمارات مستدامة وطويلة الأمد في الأصول الإنتاجية، مع خلق فرص عمل قصيرة وطويلة الأمد للبنانيين والسوريين. وعزز البرنامج مقاربة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام عبر ربط فرص العمل الفورية بالاستثمار الزراعي طويل الأمد. وكن دعم الفاو للمشروع الأخضر من البرامج القليلة، التي وضعت المزارعين في صلب التدخل، بالتوازي مع الدفع نحو تغييرات سياسية رئيسية في آليات الاستهداف والإدارة. وساهم هذا المشروع في إعادة إحياء المشروع الأخضر من خلال تعزيز قدرات موظفيها، وإدخال قاعدة بيانات إلكترونية للمستفيدين، واعتماد معايير اختيار أكثر شفافية واستجابة اجتماعية. وبشكل عام، أدى قرار منظمة الفاو العمل مع المؤسسات العامة، بدلاً من تهميشها، إلى إطلاق إصلاحات أولية على المستويين المؤسسي والسياساتي ضمن الرؤية الاستراتيجية وآليات عمل المشروع الأخضر.

أزمة عام 2019: الانتقال من الاستقرار إلى التنمية

صدمت الأزمة الاقتصادية لعام 2019 القطاع الزراعي اللبناني، وكشفت في الوقت عينه عن مواطن ضعفه، وعن مسارات محتملة لتعزيز صموده. أدى انهيار النظام المصرفي إلى تعطيل مفاجئ لنموذج الإنتاج الزراعي القائم على مورّدي مستلزمات الإنتاج الزراعي والاعتماد على الائتمان. ودفعت القيود الحادة على قدرة المزارعين على الوصول إلى المدخلات إلى تبني استجابات تكيفية سلبية، مثل تقليص المساحات المزروعة أو استخدام مدخلات أقل جودة، وأخرى إيجابية، مثل ترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وفي الوقت عينه، رفعت الأزمة الزراعة من كونها نشاطاً اقتصادياً هامشياً سياسياً إلى عنصر محوري في الخطاب

في ديناميكيات النظام الغذائي ككل. كما أظهر أن التدخلات التجريبية، حتى وإن نجحت، لا يمكن أن تحدث أثراً أوسع ما لم ترتبط بإصلاحات سياسية ومؤسسية. ومع الحد الأدنى من التنسيق مع وزارة الزراعة، اعتبرت هذه المشاريع أن غياب التنسيق هو الخيار التشغيلي الأكثر فعالية.

أما الخط الثاني من التدخل، فاندرج ضمن خطط الاستجابة المتعاقبة للأزمة اللبنانية (2015-2022) (LCRP)، التي دمجت استجابة المانحين والحكومة للأزمة الناتجة عن الحرب السورية. وأقرت هذه الخطط بإمكانات قطاع الزراعة في دعم الاستقرار وبناء السلام من خلال توفير فرص العمل وتوليد الدخل لكل من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. في الواقع، ومنذ عام 2013، دفعت ديناميكيات محلية داخلية، مستقلة عن مشاريع المانحين، نحو نمو زراعي في المناطق الريفية التي شهدت تدفقاً كبيراً للاجئين السوريين. وتنجت هذه الاستجابات المحلية عن ارتفاع الطلب على الغذاء، وتوافر اليد العاملة منخفضة الأجور، وخطوط الائتمان المقدمة من التجار المحليين ومورّدي مستلزمات الإنتاج الزراعي. فعلى سبيل المثال، أظهرت صور الأقمار الصناعية نمواً ملحوظاً في الزراعة المروية في شمال البقاع، وازدهاراً في إنتاج البيوت البلاستيكية في عكار. وكان لهذه الديناميكيات أثر إيجابي ملموس على سبل العيش المحلية والاستقرار الاجتماعي.⁸

وركزت التدخلات ضمن خطط الاستجابة اللبنانية على الأمن الغذائي عبر تقديم مساعدات غذائية وتحويلات نقدية وعينية للأسر اللاجئة؛ كما دعمت مشاريع تعزز الإنتاج الزراعي المنزلي والمعيشي، والزراعة المنزلية، ووحدات الدواجن والألبان الصغيرة، مع تركيز خاص على إشراك النساء. كما أولت هذه البرامج أهمية لمشاريع النقد مقابل العمل، والاستثمارات كثيفة العمالة في البنية التحتية المحلية، بما فيها إعادة تأهيل شبكات الري المحلية، ومبادرات التشجير. ومع ذلك، فإن مشاريع خطط الاستجابة، خصوصاً قبل أزمة 2019، أغفلت فرصة تطبيق «الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام»⁹ ودمج التنمية كعنصر مركزي في

8 Kanj Hamade, "Agriculture as a Key to the Resilience of Lebanon Rural Areas to the Effect of the Syrian Crisis", in Crises et Conflits en Méditerranée: l'Agriculture comme Résilience, Cosimo Lacirignola, ed., La Bibliothèque de l'iReMMO, L'Harmattan, 2018.

9 العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام هي إطار عمل معتمد دولياً تم تبنيه رسمياً في قمة اسطنبول العالمية للعمل الإنساني لعام 2016، والتي دعت إلى اتخاذ إجراءات متسقة ومتزامنة في مجالات الإغاثة الإنسانية، والتنمية طويلة الأمد، وبناء السلام، والابتعاد عن الاستجابات المتتالية أو المنعزلة. وفي السياق اللبناني - حيث تطورت أزمة النزوح السوري إلى أزمة مطولة ومتعددة الأبعاد تفاقمت بسبب الانهيار الاقتصادي وهشاشة الدولة - تكتسب هذه العلاقة أهمية بالغة. فهي توفر إطاراً لتلبية الاحتياجات الملحة، والاستثمار في النظم وسبل العيش التي تخدم كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وإدارة التوترات الاجتماعية التي يولدها النزوح المطول. ويتطلب تفعيل هذه الصلة في لبنان موازنة المساعدة قصيرة الأمد مع التغييرات الهيكلية والسياساتية على المستوى القطاعي، ووضع برامج تراعي حساسية النزاعات.

10 على سبيل المثال، خلص تقييم لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للزراعة وسبل العيش في لبنان (2008-2023) إلى أن «استخدام التدخلات «التنموية» لمعالجة أزمة إنسانية واتباع نهج «إنساني» لتحقيق نتائج تنموية أدى إلى نتائج تنموية أقل من المثالية». وخلص التقرير إلى ضرورة دمج «نهج تنموي لمعالجة قضايا الزراعة والتعليم والتدريب التقني والمهني والعمالة وزيادة الأعمال». انظر: ربما أزار وكنج حمادة، «تقييم مواضيعي لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للزراعة وسبل العيش في لبنان»، مرجع الاتحاد الأوروبي: 999358، 2024. Ares (2024).

وتكرار التدخلات التي تسعى إلى أهداف متشابهة، مثل تعزيز إنتاج البذور، وتوفير المعدات، وتطوير سلاسل قيمة الحبوب والبقوليات.¹²

وتكمن خلف هذه التحديات التنسيقية مشكلة سياساتية أعمق تتعلق بالطريقة التي تعامل بها المانحون والحكومة اللبنانية مع ملف الأمن الغذائي. فجرى تأطير الاستجابة من زاوية توافر الغذاء، أي قدرة لبنان على استيراد وإنتاج القمح الطري، بدلاً من التركيز على الوصول إلى الغذاء، أي قدرة الأسر الهشة على تحمل تكلفته. وأدى التركيز السياسي الناتج عن ذلك على إنتاج القمح الطري المحلي، بهدف معالجة العجز التجاري والتحوط من احتمال انهيار الإمدادات العالمية، إلى تهميش استراتيجيات تنمية ريفية أكثر استدامة ومرتكزة على المزارعين. وكان من شأن هذه الاستراتيجيات أن تعطي الأولوية للقمح القاسي، والأصناف المحلية، والدورات الزراعية المستدامة، والمقاربات ذات القيمة المضافة القادرة على دمج المزارعين ضمن أنظمة إنتاج مرنة ومربحة. في الواقع، ظهرت العديد من المبادرات من هذا النوع، من ضمنها استخدام أصناف القمح المحلية في إنتاج الخبز والمعكرونة، بشكل ذاتي من المجتمعات المحلية لا عبر مشاريع يقودها المانحون. ومع تراجع حالة الذعر الحاد المرتبطة بالأمن الغذائي، أصبحت جدوى واستدامة الاستراتيجية القائمة على القمح الطري موضع تساؤل.

شكّل دعم تعافي المزارعين من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي عنصراً رئيسياً في تدخلات الطوارئ الممولة من المانحين بعد الأزمة. فقد أدرج توزيع المدخلات عبر القسائم أو المساعدات العينية في معظم المشاريع، مدفوعاً بالمخاوف من احتمال انهيار الإنتاج الزراعي بعد تقلص خطوط الائتمان الخاصة بالمدخلات، وبدفع قوي من موردي هذه المدخلات. وعلى الرغم من أن هذه التدخلات ربما ساعدت بعض المزارعين على التكيف مع الآثار المباشرة للأزمة، إلا أن الأثر الإجمالي لتوزيع المدخلات على الأسر الزراعية لم يُوْتَق بشكل منهجي. ويشير العاملون الميدانيون إلى أن المبالغ المقدمة كانت متواضعة مقارنة بالاحتياجات الفعلية، وأن كثيراً من المزارعين استخدموا القسائم لتغطية نفقات منزلية أساسية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أدت التأخيرات في التنفيذ إلى تقليص أهمية وفعالية التدخلات التي صُممت أساساً كإجراءات طارئة. كما أن الارتفاع الحاد في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد الحرب في أوكرانيا والتضخم الذي أعقب جائحة كوفيد-19 قلص القدرة

السياسي، بعد أن عادت الزراعة إلى النقاش العام باعتبارها ركيزة للصمود الوطني والبقاء الاقتصادي. وكان التعبير الأكثر رمزية عن هذا التحول دعوة الأمين العام لحزب الله إلى «الجهاد الزراعي». كما برز، عبر مختلف الأطياف السياسية وضمن المجتمع المدني، خطاب أوسع يُمجّد الزراعة والعودة إلى الأرض، لا سيما خلال فترة الإغلاق المرتبطة بجائحة كوفيد-19.¹¹

غيرت مشاريع المانحين، بعد عام 2019، خطابها تجاه الزراعة، فأعدت تقديمها باعتبارها محركاً للتنمية الاقتصادية لا مجرد أداة لتحقيق الاستقرار، ما أدى إلى تجدد انخراط المانحين مع وزارة الزراعة. وبالتوازي، حُصّصت أموال كثيرة لبرامج الأمن الغذائي واستعادة سبل عيش المزارعين، التي استهدفت اللبنانيين، إضافة إلى التدخلات في مجال الزراعة البيئية. لعب البنك الدولي دوراً قيادياً ورائداً في دفع المانحين إلى إعادة الانخراط مع الحكومة اللبنانية. فعمل البنك عن كثب مع الحكومة على تطوير استراتيجيات قطاعية، وتصميم خطط طوارئ ما بعد الأزمة، وصياغة مشروع التحوّل الأخضر للنظام الزراعي والغذائي من أجل التعافي الاقتصادي، وهو برنامج قروض بقيمة 200 مليون دولار أمريكي يهدف إلى إنعاش القطاع. كما قدم دعماً تقنياً وقروضاً طارئة للحكومة من أجل الاستيراد المباشر للقمح الطري.

مع ذلك، بقي انخراط المانحين مع وزارة الزراعة محدوداً في إطار تحسين آليات التنسيق والتعاون، من دون أن يُترجم إلى تمويل مباشر. ففي الواقع، وباستثناء مشروع «غرين-أغري فود» المذكور أعلاه، لم تنفذ وزارة الزراعة حتى الآن أي مشاريع ممولة من المانحين بشكل مباشر. ويفضل المانحون التعاون مع المديرية العامة التابعة للوزارة، مثل المديرية العامة للمشروع الأخضر، والمديرية العامة للتعاونيات والصناديق التضامنية، والمصلحة اللبنانية لنهر الليطاني، بدلاً من التعاون مع صلب الوزارة نفسها، أي المديرية العامة للزراعة.

على سبيل المثال، ازداد تعاون المانحين مع المصلحة الوطنية للأبحاث العلمية الزراعية بشكل كبير بعد عام 2019. وارتبط تمويل المشاريع التي تنفذها المؤسسة بحالة الهلع التي أعقبت الأزمة بشأن الأمن الغذائي، وتوافر التمويل عبر مرفق الغذاء والصمود التابع للاتحاد الأوروبي، وهو أداة أنشئت عام 2022 ضمن خطة الاتحاد لمعالجة مخاطر الإمدادات الغذائية والقدرة على الصمود الناتجة عن الحرب في أوكرانيا واضطرابات الأسواق المرتبطة بها. وسرعان ما تصدرت قضايا الأمن الغذائي جدول أعمال المانحين، مصحوبة بزيادة كبيرة في التمويل المخصص لسلسلة قيمة القمح. غير أن هذا الحشد السريع كشف أيضاً عن درجة عالية من التشتت، تمثلت في ضعف التنسيق بين المشاريع

12 تلقى المعهد اللبناني للبحوث الزراعية، في فترة قصيرة، دعماً من أربعة مانحين مختلفين على الأقل: مرفق الأغذية والمرونة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي (12.1 مليون دولار أمريكي)؛ ومشروع الأمن الغذائي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من ألمانيا (6.5 ملايين دولار أمريكي)؛ مشروع CIHEAM Bari SEED Lebanon، بتمويل من إيطاليا (1.1 مليون دولار أمريكي)، ومشروع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتعزيز الأمن الغذائي الوطني ودعم النظم الغذائية المستدامة، بتمويل من اليابان (0.75 مليون دولار أمريكي).

11 Pascale Sawma, "Lebanon: Agricultural 'Religious Obligations'... Addressing the Economic Collapse with a Pot of Mint!", Daraj Media, 9 July 2020, available at <https://daraj.media/en/lebanon-agricultural-religious-obligations-addressing-the-economic-collapse-with-a-pot-of-mint/>

محورية في الحركات الاجتماعية والسياسية البديلة في لبنان. وقد برزت بوضوح خلال احتجاجات «طلعت ريحتكم» عام 2015 وانتفاضة عام 2019 كأدوات للمطالبة الواسعة بالمساءلة السياسية والإصلاح البيئي. ويتمثل التحول الأساسي بين عامي 2015 و2019 في تنامي قدرة واستعداد حركة يغلب عليها الطابع الحضري والطبقة الوسطى للانفتاح على المناطق الريفية والمزارعين، أو على الأقل السعي صراحةً إلى بناء تحالفات معهم، ما مهّد لأساس أجندة أكثر شمولاً وتجذراً اجتماعياً.

تبرز الحركة الشعبية في لبنان، التي تمثلها حالياً هيئتان رئيسيتان هما «ائتلاف الزراعة البيئية في لبنان» و«الحركة الزراعية في لبنان»، كمجال ديناميكي ومتنوع ومتزايد التسييس، حيث تتطور من مبادرات بيئية في الأساس إلى مشروع أوسع نطاقاً للعدالة الاجتماعية، وتمكين المزارعين، والتحول البيئي. وقد شكّل هذا الوعي تحولاً استراتيجياً، فاعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2025، توسعت الحركة لتصبح تحالفاً ذا طابع مناصراتي قادراً على التأثير في الخطاب العام والسياسات. وعمقت الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2024 الوعي السياسي داخل الحركة، دافعةً نحو لغة وممارسة مشتركتين تربطان الاستدامة البيئية بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وبالتغيير السياسي والبيئي لدى بعض مكوناتها. بالنسبة إلى العديد من الفاعلين الأساسيين، لم تكن حماية البيئة أبداً الهدف الوحيد؛ بل أصبحت الحركة ترتكز صراحةً على النضال من أجل استقلالية الفلاحين والعدالة الاجتماعية.

أصبحت الحركة تتخذ تدريجياً طابعاً سياسياً صريحاً. وفي خطوة غير مسبوقه ضمن سياقات التمويل الدولي، بدأت الحركة في التشكيك علناً في سياسات واستراتيجيات إطار الحوكمة بين وزارة الزراعة والجهات المانحة، بما فيها انتقاد واضح لمشروع قانون البذور، واستراتيجية الزراعة المرتقبة للوزارة. وبينما يهيمن الباحثون والممارسون حالياً على قيادتها، تعمل الحركة بنشاط على تطوير آليات لإدماج المزارعين في نواتها الاستراتيجية، لضمان ألا يكونوا مجرد مستفيدين، بل فاعلين سياسيين مركزيين.

وجاءت الحاجة إلى اتخاذ خيار استراتيجي مبكر نتيجة دخول الحركة القسري إلى الساحة السياسية عقب مشروع قانون البذور الذي اقترحت وزارة الزراعة، واعتبره الفاعلون في الحركة تهديداً مباشراً ليس فقط للمزارعين، بل أيضاً لممارسات العديد من المنظمات الأعضاء. ونتيجة لذلك، انتقلت الحركة بسرعة من دائرة ضيقة من الرواد إلى فاعل سياسي ديناميكي قادر على إنتاج أشكال من الفاعلية السياسية النضالية من خلال تحالفات مع منظمات مجتمع مدني مؤثرة. وهي تستفيد من ارتباطاتها العميقة بحراك عام 2015 و2019. وتساعدت المواجهة مع إطار السياسات بين المانحين ووزارة الزراعة مع توسع أجندة البرمجة المشتركة بينهما وتكاثر ساحات الصراع المباشر. ويُفسّر الطابع المبكر لتسييس الحركة وموقعها التصادمي جزئياً بانخراطها المتسارع في عمليات صنع السياسات وإدماجها السريع

الشرائية للقوائم¹³ والأهم من ذلك، أن هذا النهج أدى إلى تحويل كبير للأموال العامة نحو موردي مستلزمات الإنتاج الزراعي، ما عزز أكثر موقعهم المهيمن ضمن سلاسل القيمة الزراعية.

تزايد الاهتمام بالزراعة البيئية

يشهد لبنان، في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية، تحولاً بارزاً يتمثل في تزايد الاهتمام بالزراعة البيئية.¹⁴ وقد نشأت اهتمامات المانحين بهذا المجال، من جهة، وحركة الزراعة البيئية المحلية في لبنان، من جهةٍ أخرى، من ديناميات مختلفة، وما زالت تعمل ضمن دوائر منفصلة إلى حدٍ كبير، مع وجود عدد محدود فقط من الفاعلين المشتركين بينهما. ففي حين نشأت حركة الزراعة البيئية من التعبئة السياسية، فإن تمويل المانحين لهذا المجال يستند إلى «الأجندة الخضراء الأوروبية» و«استراتيجية من المزرعة إلى المائدة» التابعة للاتحاد الأوروبي.¹⁵

صعود الحركة اللبنانية الزراعية البيئية وحقوق المزارعين

شكلت الأزمة الاقتصادية حافزاً لظهور حركة اجتماعية-سياسية تركز على الزراعة البيئية وحقوق المزارعين والتي انبثقت من ثورة عام 2019. ولم تكن انتفاضة 2019 حدثاً معزولاً، بل جاءت نتيجة عقود من التراكم في عمل المجتمع المدني والنشاط السياسي، الذي كان جزء كبير منه قد تشكل أصلاً عبر نضالات بيئية. وكما وثقت جوليا شقير،¹⁶ فإن المظالم البيئية – لا سيما تلك المرتبطة بإدارة النفايات، وفشل البنية التحتية، وسوء إدارة الموارد الطبيعية – كانت

13 نفذت المشاريع الأولية لدعم المدخلات في عام 2020؛ ومع ذلك، بقي توفير قسائم موردي المدخلات و/أو الدعم العيني نشاطاً أساسياً في العديد من المشاريع حتى الموسم الزراعي لعام 2025.

14 انظر، على سبيل المثال، مشروع «طعامنا» للنظام الغذائي المستدام والشامل الذي تموله إيطاليا (7.7 ملايين دولار أمريكي) ومشروع Aradina الذي تموله الوكالة الفرنسية للتنمية وينفذه المركز الدولي للدراسات الزراعية في البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM) في مونبلييه، ومنظمة التجارة العادلة في لبنان، ومنظمة Acción contra el Hambre – إسبانيا (7.7 ملايين دولار أمريكي).

15 تستند الأجندة الخضراء للاتحاد الأوروبي إلى «الصفقة الخضراء الأوروبية» التي جرى تبنيها في كانون الثاني/يناير 2019، التي تحدد هدف تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 55 في المئة على الأقل بحلول عام 2030. وهي توفر الإطار السياسي الشامل للاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالزراعة والتنوع البيولوجي والاقتصاد الدائري والطاقة والأنظمة الغذائية. وفي إطار هذه البنية، تحدد استراتيجية «من المزرعة إلى المائدة» (أيار/مايو 2020) النهج الشامل للاتحاد الأوروبي لتحويل الأنظمة الغذائية والزراعية نحو الاستدامة والمرونة والأداء البيئي عبر سلسلة الأغذية بأكملها.

16 جوليا شقير بيثوسو، «دراسة في نجاحات وإخفاقات التعبئة البيئية في لبنان»، مبادرة الإصلاح العربي، 4 كانون الأول/ديسمبر 2024، متاح على الرابط <https://www.arab-reform.net/publication/lebanons-environmentalists-and-the-fight-for-nature-reflecting-on-successes-and-failures-of-recent-mobilizations>

الحركة بحد ذاتها، كما أن الحركة نفسها - ولا سيما شرائحها الأكثر راديكالية سياسيًا - لم تسعَ بعد بنشاط إلى الحصول على هذا التمويل حتى الآن.¹⁷ وعلى الرغم من الفصل الحالي بين المانحين التقليديين والحركة، يُرَجَّح أن يحدث تقارب بين هذه الأطراف في المستقبل القريب. ينطوي التمويل على اعتراف سياسي، أي اعتراف من المانحين (ومن وزارة الزراعة) بأن للحركة دورًا ينبغي أن تلعبه. غير أن هذا الاعتراف المبكر يحمل خطرًا كبيرًا يتمثل في احتمال التحول المؤسسي، أو إدماجها ضمن أطر الحوكمة بين المانحين ووزارة الزراعة، واستخدامها كأداة، ولا سيما أعضاؤها الأقل راديكالية، لدعم الأجندات السياسية السائدة. ويزر هنا توتر استراتيجي بين الاعتراف المؤسسي المبكر والإدماج في السياسات من جهة، وبين بناء حركة مستقلة تعطي الأولوية للحفاظ على استقلاليتها عبر إنشاء حركة فلاحين ونشطاء قوية وتمثيلية وديمقراطية ومستقلة، منفصلة بنيويًا عن قاعدتها الأولية من المنظمات غير الحكومية. ومن شأن هذا التحول أن يُخرج الحركة من إغراء المناصرة عبر الوساطة غير الحكومية، نحو نموذج من الفعل السياسي المباشر، يصبح فيه المزارعون أنفسهم، فرديًا وجماعيًا، الفاعلين السياسيين الأساسيين والعمود الفقري التنظيمي ليس فقط للزراعة البيئية، بل لحركة زراعية أوسع.

في نهاية المطاف، لا تعد الزراعة البيئية مجرد مجموعة من الممارسات التقنية، بل هي انخراط سياسي قائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والحق في الغذاء. إن تجريد الزراعة البيئية من بعدها السياسي يختزلها إلى مجرد شعار جديد يقوده المانحون، لا يعالج عدم المساواة البنيوية التي يواجهها المزارعون. لذلك، من الضروري الانتقال نحو حركة يقودها المزارعون على نطاقٍ أوسع، حتى لو أدى ذلك إلى بعض الانقسامات الداخلية، إذ قد تتسحب بعض الأطراف بسبب عدم ارتياحها للنهج السياسي التصادمي، مفضلةً التدريب التقني وتقديم الخدمات على حساب النضال السياسي المباشر.

تشكيل القطاع التعاوني

على الرغم من بعض قصص النجاح المحددة، فشلت تدخلات المانحين في استخدام التعاونيات كمسار لتمكين المزارعين وتحويل النظام الغذائي. بدأ الاهتمام بدعم التعاونيات بعد تحرير جنوب لبنان عام 2000، واشتد بشكل ملحوظ بعد حرب عام 2006. واعتُبرت التعاونيات عنصرًا أساسيًا لتنمية المناطق المحررة وأداة للتعافي بعد الحرب. رأى كل من المانحين ووزارة الزراعة فرصًا لدعم التعاونيات لتحقيق أهداف تنموية وزبائية. وفي واحدة من الحالات النادرة للتمويل العام المباشر، خصصت وزارة الزراعة بنداً ماليًا مستقلًا بين عامي 2006 و2011 لتقديم منح مالية

في الديناميات المؤسسية، ما فرض عليها اتخاذ خيارات استراتيجية تواجهها غالبًا الحركات الاجتماعية في مراحل متأخرة من تطورها.

اهتمام المانحين بالزراعة البيئية

امتداداً للمشاريع التي سبقت الأزمة، ودعمت الزراعة الجيدة والممارسات الذكية مناخيًا، تركّز المشاريع الممولة من المانحين في مجال الزراعة البيئية على نقل المعرفة التقنية إلى المزارعين، وتطوير سلاسل قيمة قصيرة بديلة. وعلى الرغم من أن بعض المشاريع تتضمن مكونات للدفاع والمناصرة، يبقى من غير الواضح كيفية تفعيل هذه المكونات عمليًا، في ظلّ محدودية قدرة الشركاء المنفذين على توظيف تمويل الاتحاد الأوروبي للزراعة البيئية بما يحقق تمكينًا سياسيًا فعليًا للمزارعين. كما تركّز الأجندة الخضراء للاتحاد الأوروبي على التحولات البيئية في أنظمة الإنتاج، مثل تغيير ممارسات الزراعة لتحقيق أهداف بيئية، أكثر من تركيزها على تعزيز الفاعلية الاجتماعية أو التمكين السياسي للمزارعين. حتى في حال كان الاتحاد الأوروبي منفتحًا على دعم هذا النوع من التحول الاجتماعي-السياسي، فإن هناك قيودًا ثانيًا يتمثل في ضرورة التزام الشركاء المنفذين (أي المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية) بالتوافق مع وزارة الزراعة وآليات تنسيق القطاع، إذ إن أشكال المناصرة الأكثر تصادمية أو ذات الطابع السياسي قد تؤدي إلى خلق توترات، وتصنيف هذه المنظمات كمثيرة مشاكل، وبالتالي، تعريض فرص التمويل المستقبلية للخطر. وفي نهاية المطاف، تؤدي متطلبات هذا الانسجام إلى ضبط بنيوي لاستراتيجيات المناصرة التي تتبعها المنظمات غير الحكومية.

ونتيجة لذلك، يُرَجَّح أن تبقى المناصرة في إطار الزراعة البيئية الممولة من المانحين محصورة في مجالات تقنية غير تصادمية ومقبولة، مثل التوعية والحوار بين أصحاب المصلحة وبعض العمليات المؤسسية الخفيفة، بدلاً من التوجه نحو تحديات بنيوية لعلاقات القوة القائمة داخل القطاع الزراعي. إذ تُصاغ المناصرة بوصفها مشاركة استشارية أكثر من كونها فعلاً تحويليًا، مع إعطاء الأولوية للتوافق المؤسسي على حساب التنافس. يدفع هذا التشكيل المنظمات غير الحكومية نحو أدوار إدارية وتقنية، ما يحدّ من قدرتها على أن تكون أدوات للتغيير الاجتماعي أو السياسي. وقد يفسر ذلك جزئيًا الانفصال القائم بين مشاريع الزراعة البيئية الممولة من المانحين وبين الجهود الأوسع لبناء حركة زراعية بيئية ذات طابع سياسي. ويستمر هذا الانفصال، على الرغم من التداخل بين عدد من المنظمات غير الحكومية في كلا المجالين، التي تعد من الأعضاء المؤسسين لحركة الزراعة البيئية، وفي الوقت عينه شركاء منفذين في مشاريع ممولة من المانحين.

في حين يبقى تمويل المانحين عاملاً أساسيًا في استمرار عمل بعض المنظمات داخل حركة الزراعة البيئية وحقوق المزارعين، فإن المانحين التقليديين لم يبدوا اهتمامًا بتمويل

17 سعى تحالف الزراعة البيئية والحركة الزراعية بنشاط للحصول على تمويل من جهات مانحة بديلة، يُنظر إليها على أنها أكثر مرونة، والأهم من ذلك، أنها مهتمة في المقام الأول بالعمل السياسي للحركة.

للتعاونيات.

و2025، استراتيجية تنفيذ تجمع بين إشراك المزارعين وتمكين التعاونيات والدفع نحو تغيير السياسات العامة.¹⁹ ومن خلال الانتقال من الاستثمارات المحدودة إلى الانخراط طويل الأمد وكثيف رأس المال، يمثل نهج مؤسسة يوحنا بولس الثاني خروجًا واضحًا على نماذج التدخل منخفضة التأثير التي تدعم عددًا كبيرًا من التعاونيات بميزانيات صغيرة لكل منها. لكي تعمل التعاونيات ككيانات اقتصادية فعالة، فهي تحتاج إلى استثمارات أولية كبيرة: «إن استثمار 10 آلاف دولار أمريكي في تعاونية لا يُحدث سوى تغيير شكلي، ويفشل في تغيير مسارها الاقتصادي.»²⁰

ولتبرير متطلبات رأس المال الأعلى ومعالجة مخاوف المانحين، تعتمد مؤسسة يوحنا بولس الثاني نموذج استثمار للفرد الواحد يحدد سقف الاستثمار بمبلغ 3 آلاف دولار أمريكي لكل مزارع، ويربط تخصيص رأس المال بحجم العضوية. في الواقع، لا يُنظر إلى الاستثمار الرأسمالي باعتباره عنصرًا مستقلًا، بل يُربط بتوسيع العضوية والإدارة الديمقراطية للتعاونية. ويضع هذا النهج إشراك المجتمع المحلي والشمولية في صلب عملية تطوير التعاونيات منذ بدايتها: «بدلاً من الانطلاق من التعاونيات القائمة، التي يعتبر الكثير منها غير نشط أو «ميتاً وظيفياً»، تبدأ التدخلات عبر التواصل المباشر مع المزارعين.»²¹ ومن خلال حوارات ميسرة، يحدد المزارعون بشكل جماعي تحدياتهم المشتركة ويعطونها الأولوية، ما يشكل أساساً لإحياء العمل التعاوني. يعزز هذا النهج القائم على أولوية المزارعين الشعور بالملكية ويعيد بناء الثقة في العمل الجماعي: «لا تعتبر الشمولية نتيجة جانبية بل هدفاً أساسياً.»²² كما يركز نهج مؤسسة يوحنا بولس الثاني على الإرشاد المكثف والدعم التقني المباشر. فالقرب المستمر ضروري للتوسط في النزاعات، وبناء الثقة، وترسيخ الإجراءات المؤسسية، ودعم عملية اتخاذ القرار قبل أن تقوِّض التوترات الداخلية الجهود الجماعية. وتعد هذه المتابعة المستمرة ضرورية خصوصاً خلال المراحل الأولى من التحول، عندما تكون أنظمة الحوكمة هشّة وثقة الأعضاء لا تزال ضعيفة.

وتدعو مؤسسة مؤسسة يوحنا بولس الثاني إلى تغيير جذري في الطريقة التي تنظر فيها المؤسسات العامة إلى التعاونيات: «يجب أن تغير منظورها، وأن ترى التعاونيات ككيانات حيوية وتنافسية، لا كمنظمات صغيرة تدير أعمالاً محلية محدودة.»²³ وينعكس هذا التحول مباشرة على تصميم السياسات وأولويات الاستثمار. ويقر نهج المؤسسة ضمناً

أدى توفر منح كل من المانحين ووزارة الزراعة إلى زيادة سريعة في عدد التعاونيات. وظهر تمييز واضح بين التعاونيات النشطة و«التعاونيات الوهمية» التي أنشئت فقط للحصول على التمويل من دون أي نية حقيقية للعمل مع المجتمعات المحلية. دفع انتشار التعاونيات الوهمية المانحين إلى تركيز الموارد على عدد محدود من التعاونيات النشطة، التي اختيرت مرارًا لتلقي الدعم.¹⁸ ونتيجة لذلك، تُوّزع الدعم بشكل غير متكافئ، واستمر التركيز الضيق على عدد قليل من «قصص النجاح» بدلاً من تعزيز القطاع ككل.

كما تشكل القطاع التعاوني بفعل التركيز على المنتجات الموجهة للتصدير وذات القيمة العالية، مثل زيت الزيتون والعسل والفواكه المعدة للتصدير. وحدد هذا النموذج التنموي قابلية التعاونيات للاستمرار انطلاقاً من قدرتها على التصدير والوصول إلى الأسواق المحلية المتميزة. وبالتوازي، عززت الاستراتيجيات الخاصة بالتعاونيات النسائية مساراً إقصائياً دفع العديد من النساء الريفيات إلى إنشاء تعاونيات «المونة» أو مجموعات إنتاجية، غالباً بدعم مالي أولي محدود، ما قيّد بدوره قدرتها على تحقيق دخل ملموس.

علاوة على ذلك، ساهمت مشاريع المانحين، من خلال هذا النهج، في تمكين الوسطاء ولا سيما المنظمات غير الحكومية المحلية والشركات الخاصة، التي وفرت دعماً تقنياً وتطويرياً للمنتجات للتعاونيات، لكنها احتفظت غالباً بالسيطرة على قنوات التسويق التجاري، خصوصاً في حالة التعاونيات النسائية. ولم تعمل البرامج الممولة من المانحين أو المنظمات المحلية في أي مرحلة على تشجيع توسع التعاونيات أو اندماجها، أو دعمها في إدارة عمليات التصدير بشكل مباشر. كما بذلت جهود محدودة لإشراك المجتمعات الزراعية، أو توسيع العضوية، أو المطالبة بتغييرات جوهرية في السياسات العامة. عملياً، كرّس هذا النهج التبعية للوسطاء والمنظمات غير الحكومية والمساعدات، وخلق عوائق أمام تمكين التعاونيات.

بشكل عام، تنامت، بفعل الديناميكيات الحالية داخل القطاع التعاوني، حالة انعدام ثقة بين المزارعين، وارتفاع الانتقادات بين العاملين في المجال، ما كشف حدود نموذج دعم التعاونيات القائم على التوسع العددي (زيادة عدد التعاونيات)، والتكرار النمطي (إعادة إنتاج النوع نفسه من التعاونيات)، والدعم منخفض رأس المال (تقديم دعم مالي محدود للجميع). ومع ذلك، تشير أمثلة التدخلات البديلة إلى إمكانية اعتماد مسار تنموي مختلف جذرياً.

على سبيل المثال، تعتمد مؤسسة يوحنا بولس الثاني، عبر مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا بين عامي 2021

19 مشروع «تعزيز الاقتصاد المحلي في شمال شرق البقاع»، بتمويل من الاتحاد الأوروبي (11 مليون دولار أمريكي، 2021-2025)، الذي ينفذه اتحاد من المنظمات غير الحكومية بما في ذلك مؤسسة يوحنا بولس الثاني؛ مشروع «جذور الكرامة في لبنان: من الأرض إلى اقتصاد ريفي عادل ومرن وشامل»، بتمويل من إيطاليا (2 مليون دولار أمريكي، 2022-2025)، الذي تنفذه مؤسسة يوحنا بولس الثاني.

20 مقابلات مع ممارسين ميدانيين وخبراء في تنمية التعاونيات (مقابلات).

21 مقابلات.

22 مقابلات.

23 مقابلات.

18 International Labor Organization, "The Cooperative Sector in Lebanon: What Role? What Future?", International Labour Organization Regional Office for Arab States, Beirut, 2018, available at <https://www.ilo.org/publications/cooperative-sector-lebanon-what-role-what-future>

مستويات مرتفعة من استثمارات القطاع الخاص، والابتكار التقني المتقدم، وتعميق اندماج فئات محددة من المزارعين ضمن سلاسل القيمة: بمعنى آخر، يبرز انتقال نحو زراعة عالية الكثافة الرأسمالية.

وينعكس هذا التوجه في عددٍ من اللجان المختلفة. فهو يتجلى بوضوح في النموذج المقترح لإنتاج القنب الطبي، الذي يُرجح أن يولد ريوغاً واستحواداً على القيمة لصالح الشركات الكبرى، وفي الترويج لنظم الزراعة التعاقدية الموجهة للتصدير. كما يجري تكريس هذا التوجه مؤسساتياً من خلال إعداد استراتيجية للاستثمار الزراعي عبر لجنة ذات تمثيل قوي للقطاع الخاص، إضافة إلى الدور البارز الذي تؤديه الجهات الخاصة «المبتكرة» في صياغة قانون البذور.

وبدأ هذا التوجه السياسي الناشئ يظهر بالفعل في بعض عناصر الاستراتيجية الزراعية الجديدة، التي تشير إلى تطوير أنظمة «رخصة للزراعة» وترتيبات الزراعة التعاقدية كشرط مسبق للإنتاج، على غرار النماذج التنظيمية المستخدمة في قطاع التبغ والمقترحة للقنب، لكن مع توسيعها لتشمل أنظمة إنتاج الغذاء. تمنح هذه الأطر أفضلية بنيوية للمزارعين الكبار والشركات الزراعية، بينما تستبعد أولئك غير القادرين على الوصول إلى هذه الترتيبات التعاقدية أو الامتثال لشروط التراخيص. ويتمثل الهدف الأساسي في ضمان استحواذ الشركات الخاصة على القيمة، عبر خلق بيئات تنظيمية حمائية تمكنها من التحكم في الأسعار والهيمنة على السوق، مع إقامة حواجز تقنية أمام دخول المنتجين من خلال أنظمة التراخيص.

ويبرز نموذج مشابه أيضاً في مشروع قانون الصيد البحري، الذي يسعى إلى حماية الاستثمارات في هذا القطاع قانونياً عبر فرض الالتزامات عينها على الصيد الحرفي والصيد الصناعي، أو من خلال اشتراط متطلبات تقنية وإدارية يعجز الصيادون الصغار عن تلبيةها. وهذا يعيد إنتاج المنطق التنظيمي عينه الموجود في مشروع قانون البذور، الذي يفرض معايير تقنية وإدارية تتحول عملياً إلى آليات إقصاء للمزارعين وللشركات الصغيرة وللمجموعات المجتمعية الراغبة في الانخراط بإنتاج البذور والشتول.

ويشير هذا التوجه السياسي، مقترناً بالتحويلات المتوقعة في الزراعة اللبنانية في ظلّ التغييرات الاقتصادية المرتقبة في سوريا، واحتمال تراجع الاعتماد على اليد العاملة السورية، إلى انتقال واضح نحو نموذج زراعي أكثر كثافة رأسمالية وأكثر توجهاً نحو الشركات، بدلاً من نموذج قائم على التعاونيات والزراعة العائلية. وهو يتجاوز النظام الحالي الذي تخضع فيه الزراعة لرأس المال والتجارة، نحو نموذج يستحوذ فيه رأس المال على عملية الإنتاج الزراعي نفسها.

بأن المناصرة وحشد المزارعين يجب أن يكونا جزءاً لا يتجزأ من تمكين التعاونيات. ويؤكد الحاجة إلى تعزيز القدرات الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات، إلى جانب قدرتها على التنظيم وتمثيل مصالحها، ومواجهة الأطر السياسية القائمة، ما يفتح المجال أمام تطور محتمل وغير مسبوق في البرامج الممولة من المانحين.

وزارة الزراعة الحالية: إعلانات رمزية والتحول نحو القطاع الخاص

بعد تعيين وزير للزراعة عام 2025 يتمتع بخلفية قوية في التنمية الريفية المستدامة، رأى العاملون في مجال التنمية الزراعية والجهات المانحة فرصة حقيقية لإحداث تحسينات ملموسة في كلٍّ من السياسات الزراعية والتدخلات المرتبطة بها. أطلق الوزير الجديد بسرعة سلسلة من المبادرات وخلق زخمًا كبيرًا من النشاط، في إشارة واضحة إلى نيته القطع مع ممارسات الماضي. إلا أن هذا الزخم المتنامي من المبادرات لم يترجم بعد إلى توجه سياسي متماسك وواضح المعالم وشفاف، يتضمن خيارات استراتيجية لمستقبل الزراعة في لبنان. وبعد مرور عام على التعيين، يمكن تحديد ثلاثة عناصر رئيسية في أداء وزارة الزراعة.

أولاً، رغبة الوزارة وجهودها الاستباقية لاستعادة السيادة على المساعدات وتنسيق المشاريع الممولة من المانحين. وتجلّى ذلك بوضوح منذ بداية ولاية الوزير، ولا سيما من خلال ترؤسه شخصياً اجتماعات التنسيق مع المانحين والمنظمات غير الحكومية.

أما العنصر الثاني، فهو كثرة الإعلانات المتعلقة بإنشاء لجان جديدة، بقيت أدوارها وصلاحياتها وآليات عملها غالباً غير واضحة. ومن بين هذه اللجان: اللجنة الاستراتيجية الوطنية للزراعة، التي تضمّ بشكلٍ أساسي أكاديميين وممثلين عن القطاع الخاص؛ لجنة التفاح؛ مبادرة «لبنان يطور خدمات الإرشاد الريفي»؛ لجنة إدارة زراعة القنب؛ ولجنة الاستثمار الزراعي، وغيرها. وتعد مثل هذه الإعلانات سمة مألوفة لما يعرف في لبنان بـ«الوزراء النشطين». وإلى حدٍ ما، تعتبر هذه اللجان منصات لتعزيز انخراط أصحاب المصلحة. غير أن تكاثرها يثير مخاوف بشأن إنشاء هياكل موازية ومجموعات ضغط قد تستحوذ على دور الوزارة نفسها، ما يفتت سلطتها ومسؤوليتها وإضعاف تماسك السياسات العامة.

أما السمة الثالثة في أداء الوزارة، أو في الرؤية الكامنة خلفه، فتتمثل في الدور الكبير الممنوح لرأس المال والقطاع الخاص باعتبارهما المحرك الرئيسي للتنمية الزراعية، بدلاً من تبني مقاربة تتمحور حول المزارعين والسياسات الداعمة لهم. فاحتراف الزراعة لا يُطرح هنا كوسيلة لتحسين سبل عيش المزارعين أو تعزيز التنمية الريفية، بل كأداة لتشجيع

الخلاصة

ويقف قطاع الزراعة في لبنان اليوم أمام خيار أساسي يتزايد وضوحه بين نموذجين متنافسين للتنمية. فمن جهة، هناك نموذج قائم على رأس المال ومندمج في الشركات الكبرى، يركز إلى الأسواق التصديرية والزراعة التعاقدية والاستثمارات الخاصة. ويعطي هذا المسار الأولوية للتنافسية والتحديث التكنولوجي والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، لكنه يفعل ذلك على حساب خطر زيادة تهميش صغار المزارعين، وتركيز القوة الاقتصادية في أيدي الفاعلين الزراعيين الكبار، وتعميق اللامساواة الريفية القائمة.

من جهةٍ أخرى، لا يزال هناك مسار بديل ممكن: نموذج ديمقراطي وبيئي يتمحور حول المزارعين، ويستند إلى مبادئ السيادة الغذائية، وتعزيز المؤسسات العامة، وتطوير التعاونيات، وضمان المشاركة الفعلية للمزارعين في صنع السياسات. لا ينظر هذا النموذج إلى الزراعة كمجرد قطاع للاستثمار أو التصدير، بل كأساس لسبل العيش الريفي، والتنمية المناطقية، والأمن الغذائي والسيادة الغذائية. وهو ينطوي على إعادة توجيه دعم المانحين وسياسات الدولة نحو إعادة بناء أنظمة الإرشاد الزراعي العام، ودعم التنظيمات الزراعية المستقلة، وتنظيم نفوذ القطاع الخاص في سلاسل القيمة، وضمان أن تخدم التنمية الزراعية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمنتجي الأغذية.

هذا المسار البديل ليس مجرد تصور نظري، بل يرتبط مباشرةً بواقع المجتمعات الريفية في لبنان. ففي جنوب لبنان تحديداً، يشكّل ضرورة سياسية ملموسة. إذ إن استعادة أنظمة زراعية مستدامة تُعدّ شرطاً أساسياً لعودة السكان ولمواجهة آثار الإبادة البيئية الإسرائيلية. وبعيداً عن أي نزعة رومانسية، فإن إعطاء الأولوية لدعم تعافي الزراعة الصغيرة، وإحياء أنظمة الزراعة التقليدية المختلطة والزراعة الحرجية، ودعم العمل الجماعي للمزارعين، يشكل الأسس المادية لهوية المجتمعات المحلية، وارتباطها بالأرض، وقدرتها على الصمود، وإمكانية تحقيق سلام طويل الأمد. يجب على المانحين والدولة الاعتراف بهذه الأولويات صراحةً وتوجيه التمويل بما يتناسب معها.

تشكلت تدخلات المانحين في القطاع الزراعي اللبناني وفق أولويات سياسية متبدّلة، واعتبارات تشغيلية مرتبطة بالسهولة والفعالية، إضافة إلى تفضيل ضمني للعمل عبر القطاع الخاص أو الجهات غير الحكومية بدلاً من تعزيز المؤسسات العامة. وفي حين برر المانحون مقارباتهم غالباً بالحاجات الإنسانية ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي، أو باعتبارات الكفاءة وضعف القدرات، والقيود السياسية، فإن النتيجة التراكمية كانت تكريس مشهد حوكمي مجزأ، قائم على هياكل موازية، ومشاريع متفرقة، وتهميش مستمر للمزارعين في تصميم السياسات والبرامج.

وقد أعادت مشاريع المانحين مراراً إنتاج أنماط تعطي الأولوية للتنافسية والأسواق التصديرية ووساطة القطاع الخاص، على حساب النظم الغذائية المحلية وإصلاح السياسات العامة. وفي أوقات الأزمات، لجأ المانحون إلى تدخلات طارئة أو قائمة على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، ساهمت في تثبيت الإنتاج على المدى القصير، لكنها كرسّت، في الوقت عينه، اختلالات القوة القائمة داخل سلاسل القيمة الزراعية. وحتى مع التحول نحو الزراعة البيئية بعد عام 2019، بقي انخراط المانحين تقنيًا ومجردًا من البعد السياسي. ومع ذلك، تُظهر بعض المشاريع الممولة دوليًا، مثل مشاريع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لدعم المشروع الأخضر، ودعم برنامج مؤسسة يوحنا بولس الثاني للتعاونيات، أن المبادرات المتمحورة حول المزارعين، عندما ترتبط بشكل واضح بإصلاح السياسات، يمكن أن تشكل نماذج لتدخلات أكثر جدوى وتحولاً.

وعلى الرغم من أن الانخراط الشخصي لوزير الزراعة الحالي مع المانحين عكس رغبةً في تعزيز دور الدولة، وتحسين تنسيق التدخلات، وانفتاح أكبر على إصلاح السياسات، فإن تعدد المبادرات وغياب استراتيجية سياسية شفافة يتركبان مجالاً واسعاً للتأويل في ما يتعلق بالتوجه طويل الأمد للوزارة.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net

باريس - بيروت - تونس